

GOV/2021/29

٢ حزيران/يونيه ٢٠٢١

مجلس المحافظين

عربي  
الأصل: إنكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

البند الفرعي ٧ (و) من جدول الأعمال المؤقت  
(الوثيقة GOV/2021/24)

## اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

### ألف- مقدّمة

١- يتناول تقرير المدير العام هذا تنفيذ اتفاق الضمانات<sup>١</sup> والبروتوكول الإضافي<sup>٢</sup>، المعقودين بموجب معاهدة عدم الانتشار، في جمهورية إيران الإسلامية (إيران). ويصف التقرير جهود الوكالة وتفاعلاتها مع إيران لتوضيح المعلومات المتعلقة بصحة إعلانات إيران واكتمالها بموجب اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي المبرمين معها.

### باء- المسائل المطروحة

٢- يلخص هذا القسم الاستنباطات التي خلصت إليها الوكالة في ما يتصل بأربعة مواقع غير معلنة في إيران وردود إيران على طلبات التوضيح التي تقدمت بها الوكالة. وهو يغطي الفترة حتى التقرير السابق للمدير العام بشأن هذا الموضوع ويشمله<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> الاتفاق المعقود بين إيران والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الوثيقة INFCIRC/214)، الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٤.

<sup>٢</sup> أقر مجلس المحافظين البروتوكول الإضافي لإيران في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ووقعت عليه إيران في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ونفّذت إيران بروتوكولها الإضافي طوعاً في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وشباط/فبراير ٢٠٠٦. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بدأت إيران بشكل مؤقت تطبيق البروتوكول الإضافي وفقاً للفقرة (ب) من المادة ١٧ من البروتوكول الإضافي. واعتباراً من ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢١، أوقفت إيران تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي (انظر الوثيقة GOV/INF/2021/13).

<sup>٣</sup> الوثيقة GOV/2021/15.

## باء-١- الموقع ١

٣- بحسب المعلومات التي أتاحت للوكالة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ادعى بأن موقعاً في إيران لم يُعلن عنه للوكالة (الموقع ١) قد استُخدم في خزن مواد ومعدات نووية.<sup>٤</sup> ومنذ مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وما بعده، لاحظت الوكالة، من خلال تحليل صور الأقمار الصناعية التجارية، وجود أنشطة لحفر الأراضي وتصميم المناظر في الموقع.

٤- وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، أجرت الوكالة معاينة تكميلية وأخذت عينات بيئية في الموقع ١. واكتشفت الوكالة وجود جسيمات يورانيوم طبيعي بشري المنشأ، يشير تكوينها إلى أنه ربما أُنتجت من خلال أنشطة تحويل اليورانيوم.<sup>٥</sup> واكتشفت الوكالة أيضاً جسيمات معدلة نظائرياً من اليورانيوم الضعيف الإثراء،<sup>٦</sup> مع وجود يورانيوم-٢٣٦ يمكن كشفه ويورانيوم مستنفد بشكل طفيف.<sup>٧</sup> وطلبت الوكالة من إيران، بموجب اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي المبرمين مع إيران، تقديم توضيحات ومعلومات، والإجابة عن أسئلة تتعلق باستنباطات الوكالة بشأن وجود هذه الجسيمات.<sup>٨</sup> وكان في تقدير الوكالة أن التفسيرات التي قدمتها إيران بشأن وجود هذه الجسيمات لم تكن ذات مصداقية من الناحية التقنية.<sup>٩</sup>

## باء-٢- الموقع ٢

٥- عثرت الوكالة على مؤشرات في موقع آخر لم تعلن عنه إيران (الموقع ٢) على احتمال وجود يورانيوم طبيعي في إيران بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ في هيئة قرص معدني، مع دلائل على خضوعه للحفر والمعالجة، وقد لا يكون متضمناً في إعلانات إيران.<sup>١٠</sup> وحددت الوكالة عدداً من الأسئلة المتصلة بهذه باحتمال وجود هذه المواد النووية غير المعلنة والأنشطة غير المعلنة المتصلة بالمجال النووي، بما في ذلك منشأ هذا القرص ومكان وجود هذه المادة حالياً. وفي تموز/يوليه وأب/أغسطس ٢٠١٩، طلبت الوكالة من إيران تقديم ردود على هذه الأسئلة، عملاً باتفاق ضماناتها وبروتوكولها الإضافي، لكن الوكالة لم تتلقَ أي رد.

٦- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، وكجزء من الجهود الرامية إلى توضيح مسائل الضمانات المتعلقة بالموقع ٢، أجرت الوكالة أيضاً أنشطة تحقق إضافية بموجب اتفاق الضمانات في مرفق ملحق في إيران كان قد أُنتج فيه معدن اليورانيوم من قبل. وكان من الغرض من أنشطة التحقق الإضافية هذه هو التحقق مما إذا كان

<sup>٤</sup> بيان من نائب المدير العام لشؤون الضمانات أمام مجلس المحافظين في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الفقرة ١١ من الوثيقة .GOV/OR.1532.

<sup>٥</sup> الفقرة ٢٩ من الوثيقة .GOV/2019/55.

<sup>٦</sup> حدّدت هذه الجسيمات نتيجة لإجراء الوكالة مزيداً من التحليلات للعينات التي أخذتها في شباط/فبراير ٢٠١٩ والتي أُبلغت بها إيران لأول مرة في رسالة الوكالة الموجهة إلى إيران والمؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ (انظر الحاشية ٥٢، الفقرة ٣٣ من الوثيقة .GOV/2020/51).

<sup>٧</sup> انظر الحاشية ٥٣، الفقرة ٣٣ من الوثيقة .GOV/2020/51. وأشارت الوكالة في رسالتها الموجهة إلى إيران بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ إلى أن تركيبات هذه الجسيمات المعدلة نظائرياً شبيهة بالجسيمات التي وُجدت في إيران في الماضي، والتي تعود نشأتها إلى مكونات طاردات مركزية مستوردة (انظر الفقرة ١١ من الوثيقة .GOV/2008/4).

<sup>٨</sup> الفقرة ٣٣ من الوثيقة .GOV/2020/51.

<sup>٩</sup> الفقرات ٦-٨ من الوثيقة .GOV/2021/15.

<sup>١٠</sup> النقطة الأولى، الفقرة ٤ من الوثيقة .GOV/2020/30.

اليورانيوم الطبيعي في شكل قرص معدني الذي حُدد في الموقع ٢ موجوداً في هذا المرفق المعلن.<sup>١١</sup> بيد أن نتيجة أنشطة التحقق هذه لم تكن حاسمة.<sup>١٢</sup> ولا يزال يتعين على إيران أن تجيب على أسئلة الوكالة.

### باء-٣- الموقع ٣

٧- عثرت الوكالة على مؤشرات في موقع آخر لم تعلن عنه إيران (الموقع ٣) على احتمال استخدام أو تخزين مواد نووية و/أو القيام بأنشطة ذات صلة بالمجال النووي، بما في ذلك أنشطة بحث وتطوير متصلة بدورة الوقود النووي. ولعل هذا الموقع استُخدم لمعالجة وتحويل خام اليورانيوم، بما في ذلك الفلورة في عام ٢٠٠٣. وخضع هذا الموقع أيضاً لتغييرات كبيرة في عام ٢٠٠٤، بما في ذلك تدمير معظم المباني.<sup>١٣</sup>

٨- وحددت الوكالة عدداً من الأسئلة المتعلقة بإمكانية وجود مواد نووية غير معلنة وأنشطة ذات صلة بالمجال النووي. وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، طلبت الوكالة من إيران تقديم ردود، عملاً باتفاق ضماناتها وبيروتوكولها الإضافي. ولم تقدم إيران أي إجابات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، سعت الوكالة إلى الحصول على معاينة تكميلية في الموقع لأخذ عينات بيئية خاصة بهذا الموقع.

٩- منعت إيران في البداية الوكالة من معاينة الموقع،<sup>١٤</sup> ولكن بعد الاتفاق بين الوكالة وإيران في آب/أغسطس ٢٠٢٠، نفذت الوكالة معاينة تكميلية في الموقع وأخذت عينات بيئية. وحُللت هذه العينات في مختبرات الوكالة في زايبرسدورف وعدد من المختبرات ضمن شبكة مختبرات التحليل المعيّنة من قبل الوكالة. وقد أشارت النتائج التحليلية للعينات البيئية التي أخذت في هذا الموقع إلى وجود جسيمات يورانيوم طبيعي بشري المنشأ تتطلب تفسيراً من إيران. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، نقلت الوكالة إلى إيران نتائج التحليل وأسئلة الوكالة ذات الصلة.<sup>١٥</sup> ولا يزال يتعين على إيران أن تجيب على أسئلة الوكالة.

### باء-٤- الموقع ٤

١٠- عثرت الوكالة في موقع آخر لم تعلن عنه إيران (الموقع ٤) على ما يدل على احتمال استخدام وتخزين مواد نووية حيث يمكن أن يكون قد أجري اختبار خارجي لمتفجرات تقليدية في عام ٢٠٠٣، بما في ذلك فيما يتعلق باختبار التدرج استعداداً لاستخدام كاشفات النيوترونات. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٩ وما بعده، لاحظت الوكالة وجود أنشطة متوافقة مع بذل جهود لتنظيف جزء من الموقع.<sup>١٦</sup>

<sup>١١</sup> الحاشية ٩، الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/2020/30.

<sup>١٢</sup> الفقرة ١٦ من الوثيقة GOV/2021/15.

<sup>١٣</sup> النقطة الثانية، الفقرة ٤، من الوثيقة GOV/2020/30.

<sup>١٤</sup> الفقرة ٥ من الوثيقة GOV/2020/30.

<sup>١٥</sup> الفقرة ١٧ من الوثيقة GOV/2021/15.

<sup>١٦</sup> النقطة الثالثة، الفقرة ٤، من الوثيقة GOV/2020/30.

١١- ووجهت الوكالة إلى إيران عدداً من الأسئلة المتعلقة بإمكانية وجود مواد نووية وأنشطة ذات صلة بالمجال النووي غير معلنة. وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، طلبت الوكالة من إيران تقديم ردود، عملاً باتفاق ضماناتها وبروتوكولها الإضافي. ولم تقدم إيران أي إجابات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، سعت الوكالة إلى الحصول على معاينة تكميلية في الموقع لأخذ عينات بيئية خاصة بهذا الموقع.

١٢- ومنعت إيران في البداية الوكالة من معاينة الموقع،<sup>١٧</sup> ولكن بعد الاتفاق بين الوكالة وإيران في آب/أغسطس ٢٠٢٠، نفذت الوكالة معاينة تكميلية في الموقع وأخذت عينات بيئية. وتمّ تحليل هذه العينات في مختبرات الوكالة في زايبرسدورف وفي عدد من المختبرات ضمن المختبرات المعينة من قبل الوكالة. وقد أشارت النتائج التحليلية للعينات البيئية التي أخذت في هذا الموقع إلى وجود جسيمات يورانيوم طبيعي بشري المنشأ تتطلب تفسيراً من إيران. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، نقلت الوكالة إلى إيران نتائج التحليل وأسئلة الوكالة ذات الصلة.<sup>١٨</sup> ولا يزال يتعين على إيران أن تجيب على أسئلة الوكالة.

## جيم- التطورات الأخيرة

١٣- أعرب المدير العام، أثناء زيارته إلى طهران في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢١، عن قلقه إزاء عدم إحراز تقدم في توضيح مسائل الضمانات المتعلقة بالمواقع الأربعة.

١٤- وفي رسالة موجهة إلى نائب الرئيس صالح، بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠٢١، اقترح المدير العام، من أجل كسر الجمود وإحراز تقدم ملموس في توضيح هذه المسائل وحلها، أن يجتمع خبراء تقنيون من الوكالة وإيران في طهران في نيسان/أبريل لمقارنة أوجه الفهم التقني للأنشطة التي ربما تكون قد أجريت في المواقع التي حددتها الوكالة، وللنقاش بالمزيد من التفاصيل التقنية حول ملاحظات الوكالة بشأن المعلومات التي قدمتها لها إيران حتى حينه، وللحصول من إيران على أي عناصر ومعلومات إضافية مطلوبة لتوضيح المسائل المطروحة.

١٥- وفي بيان أمام مجلس المحافظين في ٤ آذار/مارس ٢٠٢١، أعرب المدير العام عن استعداده لإشراك إيران في جهد استباقي ومركّز للخروج من المأزق، وتوضيح هذه المسائل وحلها بدون مزيد من الإبطاء. وأشار المدير العام إلى أن توقعاته هي إنجاز هذا العمل على وجه السرعة.<sup>١٩</sup> وقبلت إيران عرض المدير العام.

١٦- وفي أعقاب قبول إيران المضي قدماً في الجهود المركزة، عقد أول اجتماع بين الوكالة وإيران في فيينا في نيسان/أبريل. وخلال المناقشات، قدمت الوكالة مزيداً من التفاصيل عن تقييمها التقني للأنشطة التي يحتمل أن تكون قد جرت في المواقع الأربعة المشار إليها أعلاه. وفي اجتماع ثانٍ، عقد في طهران في أيار/مايو، قدمت إيران بياناً شفويًا بشأن الأنشطة التي ذكرت إيران أنها وقعت في الموقع ٤ والتي تعتبرها إيران ذات صلة بالموقع ٤، وتعهدت بتقديم تفسير مكتوب ووثائق داعمة. إلا أن إيران لم تنظر إلى الأسئلة التي طرحتها الوكالة بشأن الموقع ٤. ولم تقدم إيران أي معلومات عن المواقع ١ أو ٢ أو ٣.

<sup>١٧</sup> الفقرة ٥ من الوثيقة GOV/2020/30.

<sup>١٨</sup> الفقرة ١٧ من الوثيقة GOV/2021/15.

<sup>١٩</sup> الفقرة ٨٢ من الوثيقة GOV/OR.1573.

١٧- وفي رسالة موجهة إلى نائب الرئيس صالحى، مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢١، قال المدير العام إنه قد بات واضحاً، في سياق المناقشات الثنائية التي جرت حتى ذلك الحين، أن عملاً جوهرياً لا يزال مطلوباً في ظل عدم تقديم أجوبة على أسئلة الوكالة أو أي مستندات داعمة.

١٨- وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢١، عقد اجتماع آخر بين الوكالة وإيران في فيينا قدمت فيه إيران للوكالة بياناً مكتوباً يتعلق بالموقع ٤، على غرار البيان الشفوي المشار إليه أعلاه (الفقرة ١٦)، ولكن لم تقدم أي مستندات داعمة لتأكيد البيان المكتوب. وقد طرحت الوكالة على إيران عدداً من الأسئلة المتعلقة ببيان إيران المكتوب بشأن الموقع ٤. ولم تقدم إيران أي معلومات فيما يتعلق بالمواقع ١ أو ٢ أو ٣ في هذا الاجتماع، رغم أنها أشارت بالفعل إلى أنها سوف تقدم معلومات فيما يتعلق بالموقعين ١ و ٣.

١٩- وفي رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١، دعت إيران الوكالة إلى حضور اجتماع آخر في طهران في الأسبوع الذي يبدأ في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٢١ "لمواصلة المناقشات حول معالجة المسألتين المتبقيتين المتعلقةتين بالضمانات بهدف التوصل إلى حل مناسب لهما".

٢٠- وشكرت الوكالة، في ردها المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٢١، إيران على الدعوة وأشارت إلى أنها ستعود إلى التفاهم مع إيران بخصوص التاريخ المقترح، مشيرة إلى أن الموعد الذي اقترحه إيران من شأنه أن يطيل أمد العملية التي ينبغي أن تختتم بدون إبطاء.

٢١- وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الوكالة من جديد أنه نظراً لأن إيران لم ترد على أسئلة الوكالة ولم تقدم المعلومات المطلوبة، فإن الوكالة ليست في وضع يمكنها من التوصل إلى نتيجة تقنية مرضية بشأن أي من المسائل، وأن العمل الجوهري لا يزال مطلوباً. وفيما يتصل بالبيان المكتوب الذي قدمته إيران بشأن الموقع ٤، أشارت الوكالة على وجه الخصوص إلى أن إيران لم تجب بعد على أسئلة الوكالة أو تقدم أي مستندات داعمة لإثبات المعلومات التي سبق أن قدمتها.

٢٢- وتعزم الوكالة، كجزء من جهودها الرامية إلى توضيح مسائل الضمانات المتصلة بالموقع ٢، الاضطلاع بأنشطة تحقق إضافية في المرفق المعلن المشار إليه سابقاً (الفقرة ٦)، وذلك للتحقق مما إذا كان اليورانيوم الطبيعي في شكل قرص معدني الذي حدد في الموقع ٢ موجوداً في هذا المرفق المعلن.

٢٣- وفي رسالة موجهة إلى المدير العام، استُلمت في ٣١ أيار/مايو ٢٠٢١، أوضح نائب الرئيس صالحى للمدير العام أن "إيران بذلت حتى الآن قصارى جهدها للتعاون مع الوكالة بطريقة موضوعية، وهي منخرطة بنشاط مع الوكالة بكل الطرق الممكنة، وتقدم التوضيحات والإجابات اللازمة" وأنها "ستستمر في التعاون البناء مع الوكالة".

٢٤- ومنذ صدور التقرير السابق للمدير العام، لم تقدم إيران أي معلومات جديدة عن الموقع ١، ولم تجب عن أي من أسئلة الوكالة، ولم تقدم أي معلومات تتعلق بالموقعين ٢ و ٣، وقدمت بياناً مكتوباً بشأن الموقع ٤ بدون أي وثائق داعمة.

## دال- البند المعدل ٣-١

٢٥- كما سبقت الإفادة،<sup>٢٠</sup> فقد ذكّر المدير العام إيران بأن تنفيذ البند المعدل ٣-١ هو التزام قانوني على إيران بموجب الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق ضماناتها، ووفقاً للمادة ٣٩ من اتفاق الضمانات الخاص بإيران، لا يمكن تعديله من جانب واحد، وأنه لا توجد آلية في اتفاق الضمانات لوقف تنفيذ الأحكام المتفق عليها في الترتيبات الفرعية. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢١، أبلغت إيران الوكالة أنها أوقفت تنفيذ البند المعدل ٣-١ من الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المبرم مع إيران.<sup>٢١</sup> وفيما بعد، أبلغت إيران الوكالة بأنها لا تعزم بناء مرفق نووي جديد في المستقبل القريب. وأبلغت إيران الوكالة أيضاً باستعدادها للعمل مع الوكالة لإيجاد حل مقبول لدى الطرفين لمعالجة المسألة.

## هاء- ملخص

٢٦- يُعتبر وجود جسيمات يورانيوم متعددة بشرية المنشأ في ثلاثة مواقع في إيران لم تعلن للوكالة، فضلاً عن وجود جزيئات مُعدلة نظائرياً في أحد هذه المواقع، مؤشراً واضحاً على وجود مواد و/أو معدات نووية ملوثة بالمواد النووية في هذه المواقع.

٢٧- وأكد مجلس المحافظين، في قراره المتخذ في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، على القلق الجدي الذي أعرب عنه المدير العام من أن المناقشات "من أجل توضيح أسئلة الوكالة فيما يتعلق باحتمال وجود مواد نووية وأنشطة متصلة بالمجال النووي غير معلنة في إيران لم تحرز أي تقدم" ودعا إيران إلى "التعاون بالكامل مع الوكالة من أجل تلبية طلبات الوكالة دون مزيد من التأخير".<sup>٢٢</sup> وبعد أشهر عديدة، لم تقدم إيران التفسير اللازم لوجود جسيمات المواد النووية في أي من المواقع الثلاثة التي أجرت فيها الوكالة معاينات تكميلية. وفي ظل عدم تقديم إيران التفسير المطلوب، يساور الوكالة قلق عميق من أن مواداً نووية قد وجدت في المواقع الثلاثة غير المعلنة في إيران، وأن الوكالة لا تعلم المواقع الحالية التي توجد فيها هذه المواد النووية. كما لم تُجب إيران عن أسئلة الوكالة فيما يتعلق بالموقع الآخر غير المعلن، ولم تقدم توضيحاً بشأن الموقع الحالي لليورانيوم الطبيعي في شكل قرص معدني.

٢٨- ويساور المدير العام القلق إزاء المناقشات التقنية بين الوكالة وإيران التي لم تسفر عن النتائج المتوقعة، وما ترتب عن ذلك من عدم إحراز تقدم في توضيح مسائل الضمانات المبينة أعلاه. وإذ يلاحظ المدير العام مشاركة إيران في الجهود المركزة، فإنه يؤكد من جديد على ضرورة قيام إيران بتوضيح هذه المسائل وحلها بدون مزيد من الإبطاء من خلال تقديم المعلومات والوثائق والأجوبة على أسئلة الوكالة. وإن عدم إحراز تقدم في توضيح التساؤلات التي طرحتها الوكالة بشأن مدى صحة واكتمال إعلانات إيران بموجب الضمانات يؤثر بشكل خطير على قدرة الوكالة على تقديم التوكيد بشأن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني.

<sup>٢٠</sup> الفقرة ١٩ من الوثيقة GOV/2021/15.

<sup>٢١</sup> الوثيقة GOV/INF/2021/13.

<sup>٢٢</sup> الفقرتان ٤ و٥ من الوثيقة GOV/2020/34.

٢٩- وعلى الرغم من إبلاغ إيران الوكالة باستعدادها للعمل معها لإيجاد حل مقبول لدى الطرفين لمعالجة مسائل البند المعدل ٣-١، فإن القرار الإيراني بعدم تنفيذ البند المعدل ٣-١، يتعارض مع التزاماتها القانونية بموجب الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المبرم معها.

٣٠- وسيواصل المدير العام تقديم التقارير إلى مجلس المحافظين حسب الاقتضاء.